

نبوة المتنبي أيضا

للأستاذ محمود محمد شاكر

- ٢ -

اللهم إنا نعوذ بك من فتنة الرأي والهوى ، كما نعوذ بك من سوء الاقتداء والتقليد

٤ - يقول الأستاذ سميد الأفغانى فى العدد (١٧١) من (الرسالة) بمقرب حديثه عن رأينا فى رد رواية اللاذق - الذى كان قد آمن بنبوة المتنبي أبى الطيب ، وأسلم له ، وبإيمانه ببيعة الاقرار بصدق نبوته ، وزاد أن أخذ البيعة لإلهه كذلك : « وقد رددت أنا قسما كبيرا من رواية اللاذق هذا لشيء غير ما ذهب اليه الأستاذ الكريم ، وسأبينه قريبا » . وقد وفى الأستاذ ببيدته فأبان خير الابانة عن (الشيء) الذى من أجله (رد قسما كبيرا) من رواية (اللاذق) هذا . وهذا بيانه بعد كلام كثير ، يقول : « وقد عجبت كل العجب من الأستاذ - وهو الناقد الأصولى الفئان (استغفر الله يا سميع) - حين لم يدر لم اختصرت حديث اللاذق ؟ إذ أن الأمر ظاهر ، فإن الزيادات التى أهلها برفضها العقل وبكذبها الواقع ، ولم تكن تمت حاجة لأدلة القراء على سبب إهمالها لأن تهاقها بين . وكثير أن تجرد عليها حملة كالتى نزل بها الأستاذ الميدان ! ! ! نقتصر لها صفحتين من كتابه القيم ، وهو يعلم حفظه الله أن من أدلة الوضع عند المحدثين مغالفة الواقع والمقول كما هو مستوفى بكتب مصطلح الحديث » ١

عونك اللهم ! فلست أدري من أين أبدا فى بيان تهاقت هذا القول وتناقضه ، هذا رجل سماه أبوه مماذا فكان عند الذين قرأوا حديثه « أبابعد الله معاذ بن اسماعيل اللاذق » ، وهو فى الرواة مجهول غير معروف بصدق ولا بكذب ؛ وقد جاءنا هذا الرجل ينشأ عن أبى الطيب خبر قدومه اللاذقية سنة نيف وعشرين وثلاثة ، فىأتى بحديث طويل ممتد ، (١) يذكر فيه حلية أبى الطيب وصفته وسمته وحسن أدبه ، (٢) ثم يذكر حديثا جرى بينه وبين أبى الطيب ، فيقول له اللاذق : « والله إنك لشاب خطير ، تصلح لمقامة ملك كبير »

فيكون جواب أبى الطيب : « ويحك ! أتدري ما تقول ؟ أنا نبي مرسل » (٣) ثم يذكر رسالة أبى الطيب إلى أمته الضالة المسفلة : وغرض رسالته ؛ (٤) ثم ما سمع من قرآن أبى الطيب الذى وصفه بقوله : « فأتانى بكلام ما صرا بعمى أحسن منه » (٥) ثم يذكر عدد آيات هذا القرآن ، (٦) ثم يخرج إلى ذكر معجزة هذا المتنبي فى حبس المدرار (المطار) ، لقطع أذواق المصاة والفجار ، (٧) ثم يقول إنه خرج مع غلام أبى الطيب ليرى المعجزة ، فلما استيقظا واطمأن بها قلبه انفات إلى أبى الطيب وهو يقول : « أبسط يدك ... أشهد أنك رسول الله » فبسط يده فبايعه بيعة الاقرار بنبوته ، (٨) ثم لم ين هذا اللاذق حتى أخذ يبعته لأهله ، (٩) ثم يقول بعد : « ثم (صح) أن البيعة عمت كل مدينة بالشام » (يا سبحان الله) ، (١٠) ثم يعقب على ذلك أن معجزة أبى الطيب كانت « بأصغر حيلة تعلمها من بعض العرب وهى (صدحة المطر) » ، (١١) ثم يزعم أبو عبد الله معاذ بن اسماعيل اللاذق رضى الله عنه : « أنه رأى أهل السكون وحضرموت والسكاسك من اليمن يفعلون ذلك ولا يتعاطفونه ، حتى إن أحدهم ابصم غنمه وابله وعن القرية التى هو فيها فلا يصيبها شيء من المطر ، (١٢) ثم يقول إنه سأل أباب الطيب هل دخلت السكون ، فيقول له : نعم ! أما سمعت قولى :

مليت القطر ، أعطيتها ريوما

والأ فاسقها السم الذقعا
أمنسى السكون وحضرموتا

ووالدق وكندة والسبيما
ثم يقول هذا اللاذق بمقرب ذلك : « فنى تم استفاد (أبو الطيب) ما جوزة على طغام أهل الشام » ، (١٣) ثم يختم حديثه بما كان يمتدح به أبو الطيب على أهل البادية بإيهاهم أن الأرض تطوى له ، وكيف كان ذلك ؛ (١٤) ثم يزعم أن أباب الطيب سئل فى تلك الأيام عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أخبر بنبوتى حيث قال : « لا نبي بعدى » ، وأنا اسمى فى السماء (لا) »

هذا مختصر حديث هذا اللاذق ، وأنت إذا قرأته بهت به رأيت أحق قول بمعجز من الاتيان بمنله أحق متون لما فيه

بالكذب لوضع فلا تقبل له رواية أبداً ، ولو كانت صادقة ، ولو كان في قول غيره من الصادقين ما يقع عليها حرفاً حرفاً وكلمة كلمة . فهذا مذهب القوم بنامه ، ومذهب عقلاء الناس في أمر دينهم ودنياهم . وأعلم أيها الأستاذ سعيد أن القول يُردّ ويُرفض ويكذب صاحبه لأنه غير معقول ويستحيل وقوعه ، ولا يمكن في العقل أن يطرد عكس هذه القضية : فليس يقبل القول ويرتضى ويصدق صاحبه لأنه معقول وجائز وقوعه وحدوثه ، ولست أشك في موافقتك لي على هذا ؛ إذن فليس من الحكمة ولا من الصواب ولا من العدل ولا من العلم أن تختصر حديث اللاذق فتأخذ منه المعقول الجائر الحدوث ، وأنت ترد سائر حديثه بل أكثره ، ثم تقول عنه في عدد الرسالة (١٦١) : « وقد حفظ لنا (التاريخ) مشهداً من مشاهد هذه الدعوة (النبوة) في اللاذقية » . فليس شيء من كلام الوضعيين والكذابين مما يصح أن يعتمد عليه في تاريخ أو غيره .

ثم لو نظر الأستاذ سعيد إلى هذا الحديث الذي عدّه (مما حفظ التاريخ من مشاهد دعوة أبي الطيب إلى نبوته) لوجد بيقيناً أن هذا المختصر من حديث اللاذق هو أيضاً (مما يرفضه العقل ، ويكذبه الواقع) و (مما لا يقبله عقل ، ولا تؤيده قرآن) ، فإن فيه من الوهن والضعف والتخالف والتناقض ما لو تدبره الأستاذ — وهو يدرس شعر أبي الطيب ، ويصور منه نفسه وطبائها وغرائرها — لعل أنه موضوع متكلف ليس فيه من الصدق شيء ؛ ولم أردك بسور أيها الأخ إذ قلت في كلتي السابقة إنك تأخذ من الكلام ما تشاء ، وتدع ما تشاء ، فتقول بذلك شبهاتك

إن للرواية أصولاً لا يأتي لأحد أن يخرج عنها إلا بحجة لا تسقط عند النقد والنقض ؛ ومن أصول الرواية ألا تقبل رواية من كذب في أحاديث أو وضعها ، وإن كان سائر الذي يرويها مما يعضده فيه رواية غيره من الصادقين ، فكيف بمن يكون أمره في الحديث الواحد : أربعة أخماس كذب غير معقول ، والخمس الباقى تختلف عليه الآراء في وصفه بأنه صدق أو كذب ، أو معقول وغير معقول ، أو تؤيده قرينة أو لا تؤيده قرينة ؟ ألا إن هذا أولى بالاسقاط والرفض والنبد حيناً خفيف ، وكذلك هو حديث هذا اللاذق المجهول

من الاضطراب والسخف والتلفيق والكذب ، وقلة مبالاة هذا الرجل بنسبة الكفر إلى نفسه حين زعم أنه قال لأبي الطيب : « أبسط يدك ، أشهد أنك رسول الله » ولا حول ولا قوة إلا بالله

فهذه أغراض في كلام اللاذق قد بينا لك عددها (١٤) تناول منها الأخ سعيد ثلاثة أغراض هي الثلاثة المتتابعة في تعدادنا ، وقذف بالباقيات وردّها وأهلها لأنها (يرفضه العقل ، ويكذبه الواقع) كما قال في كلمته الأخيرة ، ومن قبل ما قال في كلمته التي نشرها في (الرسالة — العدد ١٦١) : « وسأعني نفسي من أشياء كثيرة ، وردت في (الصحيح النبوي) لا يقبلها عقل ولا تؤيدها قرآن » ويعني هذه الرواية عن اللاذق

وأنا أسأل الأستاذ سعيد أن ينصف نفسه وينصفنا ، وأن يعفينا من التأويل وطلب الحجة فيما لا تأتي منه الحجة إلا متكلفة على أبعد وجه وأضل سبيل . فانظر أيها الأستاذ سعيد إماماً جاءك رجل بحديث قد استيقنت أن نصفه كذب قد خرج بقول غير معقول ، أفأنت مصدقة في سائر الذي جاءك به من الحديث ؟ فإن قلت : لا أصدقه في سائر حديثه فقد بطل ما جاء به هذا اللاذق كله ، لأن أربعة أخماس من حديثه مما يرفضها العقل ويكذبها الواقع (كما قلت أخيراً : ومما لا يقبلها عقل ولا تؤيدها قرآن كما قلت أولاً . وإن شئت أن تتطلب الجدل فقلت أصدق بعضه ، وأكذب بعضه ، فأنتك غير قادر على أن تتشبه لهذا الرأي حجة يلجأ إليها أو دعامة يستند عليها ، فإن هذا اللاذق رجل مجهول في الرواية لا يعلم حاله في صدق أو كذب ، ومن كان كذلك نُظر في قوله ، فإن كان الذي يأتي به من الرواية صدقاً كان ذلك مانعاً من اتهامه بالكذب إلا بينة أخرى ، وإن كان كذباً لم تجب بدءاً من وسيمه بالكذب واسقاط روايته كلها ، وجملة واحدة ؛ وبصريح ما أتى به كله كأن لم يرو ولم يعرف ، فلا ينظر إليه في رواية أو تاريخ ؛ فإن قلت أقبل المعقول وأرد غير المعقول ، فلا بُدّ من أن تقول لك إنك قد اعتمدت في بعض قولك على مذهب أهل الحديث في علم الرواية ، فقلت : « إن من أدلة الوضع عند المحدثين مخالفة الواقع والمعقول » ، ونعم ، فإن رواية ما يستحيل أن يقع ، وما لا يأتي على وجه يرتضيه العقل ، ساقط عند المحدثين ، وهم يهتمون صاحبه

وقال في مدح الأمير ابن طنج ، وقد صحبه أبو القاسم العلوي وأقام معه في الرملة يحضر مجالسه وفارقت شر الأرض أهلاً وترية بها (علوي) جدّه غير هاشم فلهذا ولغيره من آثار المداوة والبغضاء بين أبي الطيب والموليين (مذهباً أو نسباً) قلنا في ص ١٧ « إن عندنا في أقوال العلويين المعاصرين عن أبي الطيب سبباً للتوقف دون التسليم » هذا على أن عندنا من الأسباب ما يحملنا على رد رواية العلويين في أخبار أبي الطيب ، وقد ذكرنا بعضها متفرقاً في كتابنا ، وبمض آخر لم نذكره لضيق الوقت ، ورغبة في اختصار القول ، واعتقاداً على فطنة القارىء إذ كان في وضع كلامنا ما يشير إلى أطرافه

٦ - قلت في كتي التي نشرتها الرسالة (المصدر ١٦٧) إن الأخ سميد قد لا يجد دليلاً على صحة هذه الروايات التي رويت في نبوة أبي الطيب ، فيما يزعم ، إلا أنه قد رواها فلان وفلان ورواها المرى - وهو الحجة الثبت - وقلنا إن الحكم - بأن رواية المرى أو غيره من العلماء - هذه الأخبار بما يصححها أو يرجح الصدق فيها - حكم خطأ لا يصح لأحد أن يتابع عليه ، ولم أقل ذلك إلا لقول الأستاذ في عدد الرسالة (١٦١) ، « وسأعتمد في قصص الحوادث (بمعنى النبوة) على أبي الملاء خاصة ، لفضله وتحرره وقرب زمانه » ، وهذه الكلمة الأخيرة وحدها تدل على أن الأستاذ بعد ما يرويه أبو الملاء عن أبي الطيب مما ترجح فيه ركة الصدق على كفة الكذب ، ولكن الأستاذ لم يرض قولنا هذا ، فعاد يقول في كتيته الأخيرة : « هذا وقد حمل الأستاذ أقوال ما ليس بحمل : فأنما لم أدع للمرعى تنزهها من الخطأ ، ولم أقل بأن » ورود خبر في كتب العلماء هو الدليل الذي لا دليل غيره ، وما جمعت قرب الزمن دليلاً على الصحة بل هو مما يسر للمحقق وسائله » اه . وأنا لأحب أن أكثر القول على أستاذنا في نقد كلامه هذا بل أقول : إن كان في يدك دليل على صحة هذه الروايات والأخبار فأظهره ولا تكتمه ، فن قبل ما قلنا لك في مقالنا ببدء الرسالة (١٦٧) إن « الخبر لا يستحق صفة الصدق إلا بالدليل الذي يدل على صدقه ، فإذا لم تجد الدليل على صدقه ذهبت عنه صفة الصدق وبقي موقوفاً . فإذا اعترضت الشبهات من قبل روايته أو درأته حالت به الشبهة

٥ - وقد أراد أستاذنا سعيد أن يوم قارىء كلامه أننا اتخذنا رأينا - في نسبة أبي الطيب إلى الشجرة العلوية المباركة - (برهاناً) على رد رواية هذا اللاذقي المجهول لقولنا في ص ٤٨ « أما اللاذقي فجيهول ولا يتيسر لنا نقد سنده ، ولكن مما لا شك فيه أن اللاذقية التي نسب إليها ، كانت لوقت أبي الطيب موطناً لفئة من العلويين ومحطاً لكثير من كبار الدعاة العلويين الذين أحدثوا أحداثاً عظيمة في التاريخ العربي كله » . فذلك لم يتورع عن بتر بقية كلامنا ، فقد قلنا بمقب هذا وبغير فصل « فلا بأس من أن تجعل هذا ذكرًا مذكراً وأنت تقتصر في أصل الرواية على وهنها وتضاربها ، وتهالك مانيها التي يفسد بعضها بعضاً كما سترى » . فلو كنا قد اتخذنا هذا (برهاناً) لقلنا مكان (فلا بأس) (فلا بد) ليستقيم المعنى الذي أراده لنا الأستاذ الجليل . ويخيل إلى أن الأستاذ سعيد سيجادل أن يقع في هذا الكلام بالتأويل . فأننا أضرب له المثل على الفرق بين هذا وذاك ، ليدع هذا الذي يعمد إليه من أفانين الكلام . فانك لو أردت أن تعلم جاهلاً دين الإسلام بمدإمانه بصدق القرآن وأنه وحى من العزيز الحكيم ، ثم أخذت تفهمه أن الصلاة عمود الدين وأن الله أمر بها عباده ، والبرهان والدليل على ذلك قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة » ، فقلت تقول له بمقب ذلك (فلا بأس) من الصلاة ، وإعنا تقول : « فلا بد من الصلاة »

ولو تدبر الأستاذ قليلاً كما سأناه في كتيته الأولى (عدد الرسالة ١٦٧) لعلم أن الإشارة في هذا الموضع هي إلى الذي قلناه في كتابنا ص ١٧ - ١٩ من أنه كان بينه وبين العلويين (١) عداوة وحفيظة بلغ من أمرها أنهم أرسدوا له قوماً من السودان عبيدهم في طريقه بكفر عاقب ليقتلوه - وذلك منصرفه من طبرية سنة ٣٣٦ - حتى إن أبا الطيب لم يحجم عن التعريض بهم ، وهو يمدح كبيراً من أولاد علي رضي الله عنه بالرملة هو أبو القاسم طاهر بن الحسين بن طاهر العلوي فقال في مديحه :

أتاني وعيد (الأدعياء) وأنهم أعدوا إلى السودان في كفر عاقب ولو صدقوا في جدهم لحقرتهم فهل في وحدي قولهم غير كاذب

(١) قد صرنا القول في كتابنا ونحن نذكر العلويين ، ونريد بذلك العلويين نسباً ، والعلويين مذهباً (الشجرة) ، إذ لم نجد ضرورة لتفريق بين هؤلاء وهؤلاء . وليس يخفى على القارىء موضع هذا وذاك

إلى ترجيح الكذب فيه ... » . ولكن أستاذنا لم يرد أن يتف عند هذا القول ، وزعمه من (التحويل) ويقول : « وما التحويل بمن عن أحدنا فتيلاً » ، وزعم أني « لم أجده بأساً في أن أعرفه أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، وأن ... الخ الخ مما يدرسه الطلاب البتدئون » . وظن أن في هذا القول مذهباً له من الاتيان بدليله على صدق الروايات التي يزعم أنها من التاريخ وأنها صحيحة . ويخرج من هذا وبدءه ليقول : « إننا نبتنا روايات التاريخ بالبطلان والكذب ، ثم لا يكون دليلنا عليها إلا أنها كذب وبطالان » . وليس الأستاذ يبالغ من كلامنا مبلتاً يسقطه أو يحرز فيه إلا أن يثبت لنا أولاً صحة هذه الروايات ، ومن أين لأحد أن يلم بصحتها ويقنع بأنها خالية من الكذب والوضع وسوء القصد في الاساءة والتشهير والتسميع بأبي الطيب ؟ فإذا قل ذلك فقد بلغ أول الحق ، وكان له أن يجيبنا بما شاء من القول مصرحاً وممرضاً . فالدليل الدليل أيها الأستاذ سميد

٧ — ومن أنجب أمر الأستاذ سميد أنه بنشئ من الكلمة الواحدة ترد في الكلام جملة لها معنى بوجهه هو كيف أراد على ما خيلت ، وبضمتها حيث شاء من الحديث غير متعيب ولا متاف من عين وشمال ، ولو خرج بالكلام الذي أمامه من العربية ... كما مر بك في كلمتنا السابقة . فمن ذلك أنه وقف عند قولنا في الكلمة الأولى (الرسالة عدد ١٦٧) : « وترك المعري الشك (في تلك الأخبار) أو تكذيبها ليس يقوم أيضاً دليلاً على صحتها ، وليس المعري بمنزلة عن الخطأ والغفلة ، وهو من هو ، فذهاب وجه النقد عن المعري ليس يكون طمناً فيه ، ولا يوجب نسبة الكذب إليه ، ولا ينفي صفة الصدق عنه » . وليس يذهب عن أحد من القراء أننا أردنا بهذا الكلام أن ندفع ظناً من يظن — أي الناس كان — أن توقفنا دون التسليم بما رواه المعري في خبر نبوة أبي الطيب ، أو نقدنا له ، أو تكذيبنا أو إسقاطنا لما روى — يكون ظناً فيه ، أو بعد ما يوجب نسبة الكذب إلى أبي العلاء . ولكن الأستاذ سميد ترك هذا ، وأراد أن يبالغ وينشئ حول كلامه (خطأ من النار) ، فأخذ كلمتنا : « وليس المعري بمنزلة عن الخطأ والغفلة » وردّها بقوله : « وأنا لم أدع للمعري نزهاً عن الخطأ » ، فكيف — أي هذا الأستاذ سميد — تزعم أننا قلنا إنك ادعيت للمعري نزهاً عن الخطأ

وكيف نخرج هذا الذي ذهبت إليه من كلامنا ؟
ليعلم الأستاذ أني لا أحفلُ بمنزل هذا ، ولا أنظر إليه ، ولا أقف عنده ، ولكني أبينه له وأثيره ، ليعلم أن كل أحد يستطيع أن يقول ما يشاء فيما يشاء على أي وجه يشاء ... ولكن ذلك لا يجوز على أحد ، ولا يفعله من قرأ الأول والآخر ، ونظر وفهم وجمع وعرف معاني الكلام ، وكيف خرج وإلى أين ينتهي ؛ وليعلم أيضاً أن كل أحد يستطيع أن يفهم من الكلام ما يشاء على غير قاعدة من منطق أو عربية ، ولكن فهمه لا يكون حجة يأتي بها الناس ويظهر بها عليهم ، ويحاول أن يسقط أقوالهم بها . لابد للكلام من منطق عقل وفقه عربية حتى يفهم ، وإلا أصبحت المعاني فوضى لا ضابط لها ولا وكيل عليها ولا حفيظ

وللقارى أن ينظر إلى فعلات الأخ سميد هذه فقد قلنا في كلمتنا الأولى (الرسالة عدد ١٦٧) عند رد اعتراضه : « إن هذا الخجل الذي يزعمونه إنما هو من أباطيل (الرواية) ، وقد أتى به القوم ليمضدوا قولهم في خرافة النبوة ... الخ » فجاء ينقل هذا في كلامه مرتين هكذا « إن هذا الخجل الذي يزعمونه إنما هو من أباطيل (الرواية) » فحين نقول : « الرواية » ، وهو يقول على لساننا « الرواة » وبين اللقظين فرق « كبير » في عربيتهم ما وفي موقعهما من الكلام . ولو أردنا الذي أراد الأخ سميد لكلامنا لقلنا « من أكاذيب الرواة » . ولو رجع الأخ إلى كلامنا الذي أعقب هذه الكلمة لمعلم لم قلنا (أباطيل الرواية) ولم نقل (أكاذيب الرواة) . هذا على أني أقول أيضاً إن الذي زعموه من خجل أبي الطيب حين كان يسأل عن أمر لقب المتنبي — هو من أكاذيب الرواة . فإذا أراد الأستاذ أن يعرف من هم هؤلاء الرواة ، فليرجع إلى الكتاب الذي نقل عنه هذا الكلام ، فينظر من هم ؛ ومع ذلك فليس تنفي معرفة الرواة شيئاً في هذا الأمر . وتنب أن أمضى على هذا الوجه في تعريف الأستاذ سميد بوجوده بطلان كلام هؤلاء الناس الذين نقل كلامهم ، فعليه أن يريحنا قليلاً بتدبره في كلام هؤلاء الناس ، والنظر في معاني رواياتهم بالذي توجيه البرية ، مع المقارنة بين هذه المعاني المختلفة المتباينة فعند ذلك يعرف كيف كان التناقض في الرواية ، وكيف هدمت الروايات يعضها بعضاً في خبر نبوة أبي الطيب

وبعد ... فإن في كلام الأستاذ من وجوه التهافت ما لا تطيعني